

«تحالف الفتح» يدعو عبد المهدي إلى عدم السماح بالفوضى.. والعبادي يطالبه بالاستقالة



تواصل الاحتجاجات المناهضة للحكومة في بغداد (رويترز)

بحث رئيس الجمهورية برهم صالح أمس مع الرؤساء الثلاث لإقليم كردستان قضية التظاهرات وتعديل الدستور وإجراء الانتخابات المبكرة في العراق. بينما عقد رئيس الوزراء عادل عبد المهدي أمس اجتماعاً بحضور رئيسي مجلس القضاء ومجلس النواب والقادة الأمنيين أكدوا خلاله فرض الأمن وحماية المتظاهرين والممتلكات.

وذكر بيان تلقته وكالة أنباء الإعلام العراقي «واع» أن «رئيس مجلس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة عادل عبد المهدي عقد مساء الإثنين، اجتماعاً بحضور رئيس مجلس القضاء الأعلى فائق زيدان ورئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي، ووزير الدفاع والداخلية وعدد من القادة الأمنيين». وأضاف: إنه «تم بحث تطورات الأوضاع والإجراءات اللازمة لحفظ الأمن والنظام»، مشيراً إلى أنه «تم خلاله تأكيد دعم السلطين القضائية والتشريعية لهجوم الحكومة والأجهزة الأمنية بفرض الأمن والاستقرار في عموم البلاد وحماية المتظاهرين والممتلكات الخاصة والعامة والمنشآت الاقتصادية وضمان انتظام العمل والدوام وانسيابية حركة المواطنين».

في غضون ذلك طالب تحالف الفتح بزعامة هادي العامري أمس عبد المهدي بعدم السماح بالفوضى، على حين طالب المتظاهرين بالتبرؤ من عمليات الحرق التي تحصل في الممتلكات العامة.

وقال التحالف في بيان صحفي: «في الوقت الذي وقفنا فيه إلى جانب جماهير شعبنا في مطالبهم المشروعة، ونقف مع قرار حشودهم اليومية في ساحة الحرية والتحرير، نطالبهم بوقفه مسؤولة لاستنكار عمليات غلق الطرق العامة والسيور وتعطيل المصالح الوطنية والمدارس والمعاهد وتخريب الاقتصاد

والوطني وإيقاف العمل في الموانئ والمنافذ الحدودية».

وأضاف: إن «البعض يقوم بخرق النظام العام والتعدي على ممتلكات الأمة باسم الاعتراض والعصيان والحقوق الاجتماعية، وإننا في الوقت الذي تقدم فيه بالشكر للمتظاهرين السلميين فإننا نطالبهم برفض هذا المسلسل المنظم لتخريب المصالح الوطنية ومراقبها الحيوية وعدم السماح بالفوضى التي تشوه مظاهرهم العظيمة». وطالب التحالف «القائد العام للقوات المسلحة والأجهزة الأمنية باتخاذ كل الإجراءات لحفظ الأمن ومحاسبة الخارجين على القانون، وعدم السماح بما يجري من فوضى لا تضر إلا بمصالح الشعب العراقي ومستقبل أبنائه».

وبدوره أكد رئيس الوزراء العراقي السابق حيدر العبادي أمس على رئيس الوزراء عادل عبد المهدي أن يستقبل استجابة للشعب.

وذكر العبادي تصريحاً نقلته «واع» أنه يأمل أن يستمع رئيس الوزراء الحالي إلى الناس في الشارع، مشيراً إلى أن على عادل عبد المهدي القيام «بأمر ما سريعاً وإلا فإنه سيكون قد فات الأوان إذا أصر قراره».

وتواصل المظاهرات في العراق بينما أغلقت السلطات العراقية جسور الأحرار والسند والجمهورية بالكتل الإسمنتية بعد محاولات المتظاهرين عبورها، والمتظاهرون يغلطون طرقاً عدة بينها طريق النجف العراقي، وبعد تصاعد موجة الاحتجاجات في العراق، وبعد ورود تقارير عن مقتل ٥ أشخاص على الأقل أول من أمس جراء إطلاق نار على محتجين في بغداد من قوات الأمن العراقية.

وتشهد عاصمة العراق والمحافظات الجنوبية للبلاد، منذ مطلع تشرين الأول الماضي، احتجاجات حاشدة على تدهور الظروف المعيشية وتنامي البطالة والفساد.

ولايتي: ما يجري في لبنان والعراق شأن داخلي

أكد مستشار قائد الثورة الإسلامية في الشؤون الدولية علي أكبر ولايتي أن ما يجري في لبنان والعراق شأن داخلي وأن شعبي البلدين هما من يقرر مستقبل بلديهما.

وقال ولايتي في مقابلة مع قناة «فرانس ٢٤»، إن ما يفرقه الشيعان العراقي واللبناني والأنظمة القانونية في هذين البلدين هما المعيار الأساس لتحديد مصيرهما، مشدداً على أن إيران لن تتدخل في الشأن الداخليين للعراق ولبنان كما لم تفعله بالنسبة لأي بلد.

بدوره شدد نائب القائد العام لحرس الثورة الإسلامية والأميرال علي فدوي على أن دور الولايات المتحدة والكيان الصهيوني في التطورات الأخيرة في العراق ولبنان هو دور خبيث وأن محاولتهما هذه عقيمة ولن تفلح.

العراق بين مشهدين

أحمد ضيف الله

تجددت التظاهرات في بغداد ومحافظات العراق الوسطى والجنوبية مرة ثانية، وما زالت مستمرة، بعد أن كانت قد توقفت بعد سبعة أيام من انطلاقها في الأول من تشرين الفائت، حيث لبى رئيس الوزراء في حزم ثلاث كل ما نادى به المتظاهرون من شعارات مطلبية محقة، بما فيها تلك المتعلقة بالفساد.

الموجة الأولى من التظاهرات المطالبة المحقة، جرى استثمارها وخرقها، بدفعها إلى العنف والفوضى، ما أدى إلى سقوط أعداد كبيرة من القوى الأمنية والمتظاهرين بين قتل وجرح، حيث هدف محركوها إلى استدراج قوات الحشد الشعبي للتدخل في لجم هذه الفوضى، إلا أن هذا الاستدراج فشل، ولم يتدخل الحشد، رغم كل الضخ الإعلامي التحريضي بحقهم، ورغم كل الشتائم التي أطلقت في ساحة التحرير ببغداد بحق بعض رجال الدين والدعوة إلى ترحيل مراجع النجف الدينية الأربع إلى إيران لكونهم «أجانب»، وإلى مقاطعة مراسم زيارة أربعينية استشهاد الإمام الحسين بكربلاء، وهو أمر غير مسبوق، وتجاوز للخطوط الحمر، لم يقدم عليه سوى صدام حسين خلال فترة حكمه.

الموجة الثانية من التظاهرات انطلقت في بغداد والمحافظات الوسطى والجنوبية: البصرة، النجف، القادسية، كربلاء، واسط، ميسان، المثنى، ذي قار، بابل، فور انتهاء ممثل المرجعية الدينية الشعبية في كربلاء الشيخ عبد المهدي الكربلائي خطبة الجمعة في ٢٥ من تشرين الأول الفائت، التي نادى فيها المتظاهرين بالامتناع عن «المسائل بالعناصر الأمنية والأعتداء عليهم بأي شكل من الأشكال» وصياً للقوات الأمنية أن «يقفوا الحماية الكاملة للمتظاهرين (...) ويتقاولوا الانجرار إلى الاصطدام بهم»، وفي تحد للمرجعية وتوصياتها ركز المتظاهرون سلسلة هجماتهم العنيفة والدامية على المنشآت الحكومية ومقرات الأحزاب والحشد الشعبي، ومنازل المسؤولين بالسلب والحرق والقتل، بعد أن تآكلوا أن قوات حفظ النظام أتحمل أية أسلحة نارية في مواجهتهم، إلا أنهم فشلوا باستدراج قوات الحشد الشعبي للتصام مع المتظاهرين بحسب ما كان يخطط له.

في العراق أكثر من ٥٥ فصائية عراقية، تراخيص إنشاء أغلبها ومكاتبها الرئيسية في العراق، باستثناء فصائيات لا يتجاوز عددها أصابع اليدين، تراخيصها ومكاتبها الرئيسية في لندن وأميركا والإمارات ومصر.

الفصائيات العراقية نقلت صوراً عالية الدقة للتظاهر بقود دراجة نارية يطلق النار باتجاه المتظاهرين مرة وبتجاه القوات الأمنية مرة أخرى، وأخرى لشرطي مرور ينظم حركة السير، يطلق النار من مسدسه الحكومي باتجاه المتظاهرين ويخفي سلاحه بعد كل إطلاقه، رغم منع السلطات الأمنية كافة عباصرها من حمل أي سلاح ناري، وقد جرى اعتقالهما، كذلك عرضت لقطات للتظاهر يمكن خلف عامود بالقرب من مدخل جسر الجمهورية وهو يلقي قنابل «المولوتوف» الحارقة باتجاه المتظاهرين من الخلف تشتعل النار فيهم، كما بثت عملية القتل البشعة للقيادي البارز في «عصائب أهل الحق» وسام العليايوي، التي أظهرت هجوم متظاهرين برفقة مسلحين بكامل عتادهم الحربي على مقره في محافظة ميسان وحرقه، ومن ثم حرق سيارة الإسعاف التي أقلت الشهيد الجريح برفقة أخيه، والتشثيل بجثمانها المحترقين بعد سحبها من سيارة الإسعاف. مشاهد كثيرة بشعة ومؤلة تناقلتها هذه الفضائيات. بالمقابل، تجاهلت الفضائيات صحابة التراخيص الخارجية تلك الأخبار الدقيقة، خاصة بعد إغلاق العراق مكاتب فضائياتي «العربية» و«العربية الحدث» السعوديتين، ومكاتب فضائياتي «الحررة عراق» و«الحررة» الأميركيين، نافقة أخباراً كاذبة، وصوراً مفبركة، كذلك التي غزت مواقع التواصل الاجتماعي بشأن وقوع «مجزرة» في كربلاء ليل ٢٩ من الشهر الماضي ومقتل ٢٠ متظاهراً، التي تبين في اليوم التالي أن المحافظة لم تشهد سقوط أي قتيل في تلك الليلة، عدا عن تكذيبها وتشكيكها المستمر بالإصلاحات الحكومية المتخذة.

مما يؤثر الاستغراب في هذه الأجواء المشحونة، أنه لم تخرج تظاهرة واحدة في أي من المحافظات الغربية «الأنبار، صلاح الدين، نينوى» ولا من محافظات إقليم كردستان «هوك، أربيل، السليمانية، حلبجة»، إذ كما يبدو أن المواطنين فيها لا يعانون من الفقر أو البطالة أو من سوء الخدمات والفساد؛ كما أنهم غير منزعجين من وجود الجيش التركي في بعشقة التي تبعد نحو ١٢ كيلو متراً عن مدينة الموصل؛ ولا من حركة القوات الأمريكية باتجاه سورية والعودة منها بشكل شبه يومي، وكأن مناطقهم كتحة عسكرية أميركية، فالغضب العراقي منصب فقط على النفوذ الإيراني في العراق!

إن الدور التحريضي والتخريبي الذي تقوده أميركا وبريطانيا في العراق بأدواتهم الخليجية ليس خافياً على أحد، وكارهو العملية السياسية في العراق لا يتوجعون من جعل جموع الشباب الفقير حليفاً للحركة العراقية تجاه الفشل في تقديم الخدمات ومستزلمات العيش الكريم له.

من الحزن سقوط كل قطرة دم عراقية، سواء كانت من المتظاهرين أم من القوات الأمنية، ومسؤولية الدماء الغزيرة التي أريقت في رغبة القطريين والإماراتيين والسعوديين وحمايتهم فكلهم في العهر سواء.

الاحتجاجات على الفساد تصل إلى الكويت

انتشرت دعوات للاحتجاج في الكويت للمطالبة بالإصلاحات السياسية، والمشاركة في اعتصام مفتوح اليوم الأربعاء، في ساحة الإرادة في العاصمة. وأعلن النائب السابق في مجلس الأمة الكويتي صالح الملا أمس في تغريدة على حسابه بموقع «تويتر»، أنه تم «استكمال الإجراء القانوني للوقف الاحتجاجية من مبنى محافظة العاصمة والأمن العام»، لافتاً إلى أن «موعد الوقفة سيكون في الساعة السابعة بالتوقيت المحلي من مساء الغد (اليوم)».

ونشر الملا نص الإخطار لحافظة العاصمة ومدير أمنها، مبيناً في فحواها «أن الدستور يكفل حق التجمع السلمي للمطالبة بحقوقه»، وأن «الطلب جاء لاستشارة الفساد في مؤسسات الدولة، لذا تقرر إقامة وقفة احتجاجية صامتة».

وفي وقت سابق، قال السياسي الكويتي البارز وعضو مجلس الشورى السابق ناصر الدولية، في سلسلة تغريدات: إن الملا هو من دعا للاعتصام ورفع شعار «مصخت»، موضحاً أنه «شعرا بيلاس مشار كل الشعب الكويتي تجاه الحكومة المتناحرة مع نفسها ومع مصالح الوطن والمواطن، بحسب وصفه.

وأعلن الدولية عن انضمامه لهذه الدعوة لممارسة ما صفة بحق الاحتجاج السلمي ضد الحكومة «وتابعها مجلس بني صامت».

ووجه السياسي الكويتي انتقادات حادة للحكومة، مشيراً إلى أنها «منذ سنتين في حالة انعدام الوزن واختلال التوازن، وأن الشعب مل من الكآبة والانقصم الذي تعانيه الدولة».

وشرن نشطاء هاشتاغ «بس-مصخت على موقع «تويتر»، للمطالبة بالإصلاحات بعد انتشار الفساد في مجلس الأمة، على حد قولهم، كما رفض كويتيون «التصيح» بفرض الضريبة على المواطنين، معتبرين أنه إجراء سبوا على «بالتزول إلى الشارع».

روسيا اليوم

أعلنت عدة نقابات في الجزائر بدء سلسلة إضرابات متزامنة مع إضراب القضاء، تستمر ٣ أيام متواصلة، في وقت تقرب فيه البلاد من إجراء الانتخابات الرئاسية المقررة في ١٢ كانون الأول المقبل. ونفذت قطاعات الطاقة والصناعة والزراعة والنقل في الجزائر، إضراباً شاملاً أمس في حراك جديد يقاطع مع تحرك القضاء الذي دخل أسبوعه الثاني.

وشهدت البلاد شللاً في القطاعات المشاركة في الإضراب،

الرئيس اللبناني ميشال عون إلى الحوار مع المتظاهرين وتوحيد الساحات. وأعلن المشاركون في التظاهرات العصبان المدني وخاصة في عاصمة الشمال طرابلس، وفي مدينة صيدا جنوب بيروت، معرواً بالعاصمة بيروت، حيث عدد المتظاهرون إلى إشغال الإطارات المطاطية لمنع عبور السيارات، فيما قام بعض الآخر بإرسال رسائل عبر الشارع إلى الرئيس عون للاسراع في الاستشارات النيابية لاختبار شخصية تحالف الحكومة الجديدة.

روسيا اليوم - الميادين

وكانت وزارة العدل الجزائرية أعلنت فتح تحقيق بشأن إدراج جرت إثر تدخل قوات الأمن ضد القضاء المضربين داخل محكمة في وهران. وأفادت الوزارة في بيان أصدرته أول أمس أنها «بإجراء تحقيق معمق حول ما جرى، بهدف تحديد المسؤوليات ومنع تكرار مثل هذه الأفعال التي من شأنها المساس بسمعة القضاء».

الاحتجاجات واسعة تعم الجزائر

وشارك طلاب المدارس والمعاهد والجامعات والعمال من مختلف القطاعات في مسيرات، حملت شعارات «لا للعسكرة»، و«لا انتخابات مع العصابات»، وغيرها من الشعارات.

وقالت كوندرايلي القوى المنتجة الجزائرية في بيان: إن إضراب الأيام الثلاثة هو خطوة أولى، سيقبها تصعيد أكبر في حال عدم تجاوب السلطات مع مطالب الحراك الشعبي المستمر منذ ٢٢ شباط الماضي.

وشارك طلاب المدارس والمعاهد والجامعات والعمال من مختلف القطاعات في مسيرات، حملت شعارات «لا للعسكرة»، و«لا انتخابات مع العصابات»، وغيرها من الشعارات.

وقالت كوندرايلي القوى المنتجة الجزائرية في بيان: إن إضراب الأيام الثلاثة هو خطوة أولى، سيقبها تصعيد أكبر في حال عدم تجاوب السلطات مع مطالب الحراك الشعبي المستمر منذ ٢٢ شباط الماضي.

وشارك طلاب المدارس والمعاهد والجامعات والعمال من مختلف القطاعات في مسيرات، حملت شعارات «لا للعسكرة»، و«لا انتخابات مع العصابات»، وغيرها من الشعارات.

وقالت كوندرايلي القوى المنتجة الجزائرية في بيان: إن إضراب الأيام الثلاثة هو خطوة أولى، سيقبها تصعيد أكبر في حال عدم تجاوب السلطات مع مطالب الحراك الشعبي المستمر منذ ٢٢ شباط الماضي.

تأجيل جلسة مجلس النواب.. ولقاء بين الحريري وباسيل

عقد لقاء هو الأول منذ بدء الاحتجاجات الشعبية بين رئيس حكومة تصريف الأعمال سعد الحريري ووزير الخارجية جبران باسيل في بيت الوسط استمر لأربع ساعات.

وأفاد مراسل الميادين بالأ تقدم ملموساً حدث خلال اللقاء في ظل الخلافات التي لا تزال على حالها بين الطرفين بشأن شكل الحكومة.

وتحدث المراسل عن معلومات تشير إلى أن الأجواء اتسمت بالإيجابية، وسط ضبابية تكتنف مشاورات التكليف الأمر الذي انعكس في الساحات والميادين بين التصعيد والهذوء.

في غضون ذلك، تأجلت جلسة مجلس النواب التي كانت مقررة أمس في وقت دعت مجموعات الحراك الشعبي للاعتصام عند مدخل مجلس النواب مساء أمس.

وكان الرئيس اللبناني كان قد شد على أن الفساد راسخ ومتجذر في البلاد ويحتاج إلى جهد كبير للقضاء عليه، وفي تظاهرة أمام القصر الرئاسي في بعدا الأحد الماضي، دعا عون المتظاهرين إلى الحوار وإلى الاتفاق مع من هم في الساحات للجهاد معاً ضد الفساد.

كما دعا وزير الخارجية في الحكومة المستقبلية جبران باسيل إلى إنشاء مجلس شيوخ وتطبيق اللامركزية وتأسيس دولة مدنية في لبنان.

وتستمر الاحتجاجات في لبنان حيث برزت

الرئيس اللبناني يعيد فتح طريق ذوق مصبح شمال بيروت (رويترز)

أسس الاعتصامات أمام عدد من المؤسسات من بينها المصرف المركزي وشركتنا الخلوي ومؤسسة كهرياء لبنان التي أقلت أبوابها بعد تنفيذ عدد من المتظاهرين اعتصاماً أمامها.

وقد تطلعت تجمعات أمام عدد من المصارف في مناطق لبنانية مختلفة حيث تنددوا بالسياسة المصرفية المتبعة التي أدت إلى تدهور سعر صرف الليرة اللبنانية.

وفي وقت سابق باتت كل طرقات العاصمة بيروت ومعظم المناطق اللبنانية مفتوحة، حيث قرر متظاهرو الحراك عدم إقتال الطرقات أمس والاحتجاج أمام عدد من

إضرابات واحتجاجات واسعة تعم الجزائر

وشارك طلاب المدارس والمعاهد والجامعات والعمال من مختلف القطاعات في مسيرات، حملت شعارات «لا للعسكرة»، و«لا انتخابات مع العصابات»، وغيرها من الشعارات.

وقالت كوندرايلي القوى المنتجة الجزائرية في بيان: إن إضراب الأيام الثلاثة هو خطوة أولى، سيقبها تصعيد أكبر في حال عدم تجاوب السلطات مع مطالب الحراك الشعبي المستمر منذ ٢٢ شباط الماضي.

كوريا الديمقراطية: التقرير الأميركي حول الإرهاب يمثل سياسة واشنطن العدائية

أكدت وزارة الخارجية الكورية الديمقراطية أن التقرير الأميركي الجديد حول (الإرهاب عام ٢٠١٨) ملءه بالكاذب والاستفزات ويشكل مثلاً جديداً على السياسة العدائية التي تنتهجها واشنطن تجاه بيونغ يانغ.

ونقلت وكالة الأنباء الكورية الديمقراطية عن متحدث باسم الوزارة قوله: إن التقرير «يثبت من جديد أن واشنطن التي استولت البغضاء المتأصلة على تفكيرها تواصل اتباع سياسة عدائية تجاهنا، وبيونغ يانغ من جانبها تدفن مثل هذه التقارير وترفضها تماماً باعتبارها استفزازاً خطيراً» له دوافع سياسية ضد بيونغ يانغ وهي ملءة بجميع أنواع التزييف والتلفيق».

وشدد المتحدث على أن موقف كوريا الديمقراطية الدائم يقوم على رفض جميع أشكال الإرهاب وأي شكل من أشكال الدعم له، مضيفاً: إن من غير المقبول أن تتضبط الولايات المتحدة التي تعتبر زعيمة الإرهاب نفسها «قاضياً للإرهاب».

ولفت إلى أن الولايات المتحدة تتجا دائماً

أعلن الرئيس الإيراني حسن روحاني أن الخطوة الرابعة من خفض التزامات طهران بموجب الاتفاق النووي ستبدأ اليوم الأربعاء بضح الغاز في أجهزة الطرد المركزي في محطة فوردو النووية.

وقال روحاني خلال كلمة أمس في طهران: «ستبدأ منظمة الطاقة الذرية الإيرانية منذ الغد الأربعاء» بتنفيذ الخطوة الرابعة من خفض التزاماتنا بموجب الاتفاق النووي بضح الغاز في أجهزة الطرد المركزي في محطة فوردو، مضيفاً: إنه «يمكن العودة عن هذه الخطوة كما الخطوات الثلاث السابقة في حال تنفيذ بقية الدول الأطراف في الاتفاق النووي التزاماتها بموجب».

ولفت روحاني إلى أن «المفاوضات مع الأوروبيين مستمرة وأنه خلال الشهرين القادمين ستكون هناك المزيد من النقاشات وإذا ما تم رفع الحصار المفروض على إيران وتمكنت من بيع النفط من دون عوائق ستعود بشكل كامل إلى الاتفاق».

وأشار روحاني إلى أن النشاط الجديد في محطة فوردو سيكون تحت إشراف مقتني الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وجدد روحاني التأكيد على أن العقوبات الأميركية المفروضة على الشعب الإيراني ستزيد مقاومة وصموداً ومصبراً للفشل،

أعلنت عدة نقابات في الجزائر بدء سلسلة إضرابات متزامنة مع إضراب القضاء، تستمر ٣ أيام متواصلة، في وقت تقرب فيه البلاد من إجراء الانتخابات الرئاسية المقررة في ١٢ كانون الأول المقبل. ونفذت قطاعات الطاقة والصناعة والزراعة والنقل في الجزائر، إضراباً شاملاً أمس في حراك جديد يقاطع مع تحرك القضاء الذي دخل أسبوعه الثاني.

وشهدت البلاد شللاً في القطاعات المشاركة في الإضراب،

أعلنت نيبس فون دير مول المتحدثة باسم وزارة الخارجية الفرنسية للصحفيين في إفادة يومية: «إعلان إيران في الخامس من نوفمبر بأنها تزيد من قدرات تخصيب اليورانيوم يعارض مع اتفاق فيينا الذي يحد بصراحة من الأنشطة في هذا المجال».

وأضافت: «نتنظر مع شركائنا التقرير المقبل من الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن إعلانات إيران وأفعالها».

وأشارت المتحدثة إلى أن فرنسا لا تزال ملتزمة بالاتفاق النووي وحقت إيران على «التطبيق الكامل لالتزاماتها والتعاون التام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بموجب الاتفاق النووي والتزاماتها النووية الأخرى».

بدورها أدانت وزارة الخارجية الإيرانية الإجراءات الأميركية الجديدة «غير المجدية» ضد إيران مؤكدة أن هذه الممارسات دليل على عجز الإدارة الأميركية وفشلها في استخدام الآليات الدبلوماسية والعقلانية.

من جهة أخرى Fund المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية عباس موسوي يزعم صحفية وول ستريت جورنال القاضية بأن إيران اقترحت إطلاق الخدمات القنصلية بين إيران وأميركا.

وذكرت وكالة أنباء فارس أن موسوي نفى